وزارة الفلاحة والموارد المائيّة
والصيد البحري في تونس

الشبكة العربية لتعزيز
النزاهة ومكافحة الفساد

UNDP

التوصيات الإقليمية

تعزيز نزاهة قطاع المياه في المنطقة العربية 2024

بدعم من

KOICA
Korea International
Cooperation Agency

في ختام المؤتمر الإقليمي المنعقد في تونس، الجمهورية التونسية، في تاريخ العاشر والحادي عشر من شهر جوان من عام 2024 بعنوان "تعزيز نزاهة قطاع المياه في المنطقة العربية: المخاطر والحلول وأدوار الأطراف المعنيين"، صدر عن المشاركين من الوزراء والمسؤولين في الوزارات والسلطات المعنية بقطاع المياه، وهيئات النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة الماليّة والإداريّة، وممثّلي المجتمع المدني والمنظمات الإقليميّة والدوليّة التوصيات التالي:

1. التأكيد على أهميّة الجهود المبذولة من أجل تطوير قطاع المياه في المنطقة العربية وضرورة تعزيزها بما يتناسب مع مقتضيات إحترام الحقّ في الماء كجزءٍ لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وبما يتلاءم مع الدور المحوريّ الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز التكامل بين النظم المائية والغذائية والطاقية، وضمان الحق في الصحة وفي بيئةٍ سليمةٍ، وفي تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها المشمولة بالخطة العالمية 2030، لا سيما الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حول المياه النظيفة والصرف الصحي والهدف الثاني عشر حول ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.

2. التنبّه إلى تعدّد ممارسات الفساد وتنوّعها في قطاع المياه وتداعياتها السلبية التي تتجاوز النطاق الفردي لتؤثّر في أمن الإنسان والتنافسية الاقتصادية والسلم المجتمعي، حيث إنها تُضعف الجهود المبذولة لتنمية قدرات هذا القطاع، وتُفاقم التّحديات الأخرى التي تواجهه في المنطقة العربية مثل الندرة المزمنة في مصادر المياه، وتنامي الطلب عليها بشكل مضطرد، ومحدودية التمويل المتاح، وضعف الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتسارع وتيرة التغيّرات المناخية والصراعات العنيفة.

3. إعتبار العمل على تعزيز نزاهة قطاع المياه أولويّةً إقليميّةً مشتركةً ذات بعدٍ إستراتيجيٍّ تقوم على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون، على المستويات المحليّة والوطنيّة وعبر الوطنيّة، وتقتضي تضافر الجهود بين الوزارات والسلطات المعنيّة بقطاع المياه، وهيئات النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة الإدارية والمالية، والمجتمع المدني والإعلام، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية، وشركاء التنمية.

4. إدماج نزاهة قطاع المياه في الإستراتيجيات المائيّة المحليّة والوطنيّة وعبر الوطنيّة من جهة، وفي الإستراتيجيات المتعلّقة بالوقاية من الفساد ومكافحته من جهةٍ أخرى، وفي الخطط التنفيذية ذات الصلة بكلٍّ منهما، ومن ضمنه العمل على تحديث السياسات والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وذلك إسترشادًا بأربعة مبادئ أساسية:

أولا: **الشفافية** من خلال تشجيع البحوث العلمية ذات الصلة بقطاع المياه وإنتاج وتعميم البيانات الموثوقة، واعتماد مفهوم البيانات المفتوحة، ونشر السياسات والقوانين والإجراءات والبرامج وخطط العمل والموازنات والمصاريف، إضافة الى ضمان الحق في الوصول الى المعلومات، وتطوير علاقات التعاون مع الإعلام بغية استخدام المعلومات المتاحة في خدمة المصلحة العامة.

ثانيا: **المساءلة** من خلال تحديد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل متوازن، وبناء القدرات اللازمة للاضطلاع بها، وذلك في عدة مجالات من أهمّها التخطيط والتنفيذ، والشراء العام، والرقابة الإدارية والمالية الداخلية والمستقلة، والرصد والتقييم والمتابعة، بالتوازي مع إرساء نظم متكاملة للأخلاقيات والسلوك الوظيفي والمهني، وإدارة تضارب المصالح، وتشجيع التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين، ونشر خلاصات التقارير الرقابية ومتابعتها بشكل منسّق وفعّال.

ثالثًا: **المشاركة** من خلال مراعاة مصالح الأطراف المعنيين عند وضع السياسات والقوانين والإجراءات، وضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المجتمعية الضعيفة في هذا المجال، مع تفعيل نظم تلقي ومعالجة الشكاوى ومتابعتها، وتوفير مجالات مختلفة لتشريك الجمعيات الناشطة في قطاع المياه في جهود الرقابة المجتمعية.

رابعًا: **حكم القانون** من خلال دعم دور الجهات المسؤولة عن التشريع والتنظيم من أجل تطوير الأطر القانونية والمؤسسية بما يراعي مبادئ الحوكمة الرشيدة وإحترام حقوق الإنسان لا سيما الحقّ في الماء، ودعم الجهات التنظيميّة والرقابيّة والقضائيّة في تعزيز الإلتزام الداخلي في المؤسسات العامة والخاصة المعنية، وفي مجال إنفاذ القانون ومنع الإفلات من العقاب.

5

الترحيب بتسارع وتيرة الجهود المبذولة في المنطقة العربية من أجل إعتماد الحلول الرقمية واستخدام التكنولوجيا في قطاع المياه، والتشديد على أهمية توسيع نطاقها، مع مراعاة مقتضيات تحقيق التكامل مع النظم التقليدية لتوزيع المياه وصرفها، وإدراجها ضمن إستراتيجيات وخطط إصلاحية أشمل تعنى بتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها واعتماد مبادى الحوكمة الرشيدة في مجال التحوّل الرقميّ.

6. حماية نزاهة تمويل قطاع المياه من مختلف المصادر، العامّة والخاصّة، الوطنيّة والدوليّة، وذلك من خلال إحترام القانون الدوليّ للمياه، وترسيخ آليات شاملة للشفافية والمساءلة في النظم الوطنية لإدارة الماليّة العامة والشراء العام، وتنسيق عمليات التمويل مع عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والمتابعة، وإرساء مبادئ وممارسات الإدارة السليمة في البرامج والمشاريع ذات الصلة، وكذلك في مجال تقديم الخدمات المائية بشكل عادل وبدون تمييز.

7. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية تطوير قطاع المياه بما يقيه من ممارسات الفساد، ويتوافق مع مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون، ويحقّق المصلحة العامة باعتبار أن المياه ملك عمومي مشترك للجميع.

8. التشجيع على إعتماد ومأسسة وتطبيق إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه بالتعاون بين الوزارات والسلطات المائية المعنية بقطاع المياه وبين هيئات النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة المالية والإدارية والأطراف الأخرى المعنية.

9. تشكيل فريق خبراء إقليميّ متخصّص في مجال نزاهة قطاع المياه، وذلك إطار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يعمل على متابعة تنفيذ هذه التوصيات، ودعم جهود جمع المعلومات وتوثيق وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة ذات الصلة وصولًا إلى إنشاء قاعدة بيانات إقليمية متخصّصة في هذا المجال، كما يعمل على مواءمة الأدوات المتاحة عالميًّا مع السياقات الخاصة في الدول العربية، وتيسير التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي بما في ذلك ما يتعلّق بحوكمة الموارد المائية المشتركة، ويوفّر المشورة للدول العربية الراغبة بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط مخصصة لتعزيز نزاهة قطاع المياه وبناء قدرات وطنيّة متخصّصة في هذا المجال.

10. التشديد على حقّ الشعب الفلسطينيّ في التمتّع الكامل وغير المشروط بحقوقه المائية كجزء لا يتجزأ من حقوقه المشروعة والمعترف بها دوليّا، ودعم مطلبه الشرعيّ في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة.

في ختام المؤتمر، شكر المشاركون السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية الصيد البحري في الجمهورية التونسية على رعايته الكريمة، مشفوعًا بجزيل التقدير والإمتنان إلى كلّ من الجمهورية التونسية، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والوكالة الكورية للتعاون الدولي على حسن التنظيم وكرم الضيافة، وعبّروا عن تطلعهم إلى متابعة توصيات المؤتمر بما يحقق مصالح بلدانهم وشعوب المنطقة العربية.

#ACT4Water